

"لادي" تنهي تقريرها عن الإنتخابات النيابية: حدّنا معايير للحكم على عدم ديموقراطيتها

سجلت الجمعية اللبنانية لمراقبة ديموقراطية الانتخابات ("لادي") ملاحظاتها ومشاهدات مندوبيها على سير العملية الانتخابية في 6 ايار الماضي، واعدت تقريراً شاملاً سترفعه الى هيئة الاشراف على الانتخابات والمجلس الدستوري، للاستناد اليه لدى اي مراجعة، وكي يبنى على الشيء مقتضاه



الامينة العامة لجمعية "لادي" يارا نصار.

احصت الجمعية اللبنانية لمراقبة ديموقراطية الانتخابات الكثير من الاخطاء والمخالفات التي حصلت قبل العملية الانتخابية وخلالها، وفي اثناء عمليات الفرز، عدا المخالفات في الحملات الانتخابية والانفاق الانتخابي والاعلان الانتخابي، ووثقتها في تقريرها الذي سترفعه الى المعنيين. "الامن العام" سألت الامينة العامة للجمعية يارا نصار عن ابرز الملاحظات والمخالفات التي سجلتها خلال الانتخابات، سواء من القيميين على العملية الانتخابية ام من المرشحين والمندوبين.

■ ما هو تقييمكم العام للانتخابات النيابية لجهة تطبيق قانون الانتخاب الجديد، وهل حقق الهدف المتوخى منه؟

■ ما هي المعايير التي تتبعونها؟

□ من المعايير اولا ادارة الانتخابات، ومعرفة هل ان الهيئة او الجهة المشرفة على الانتخابات كانت مستقلة او نزهاء او عادلة. ثانيا تساوي الفرص امام المرشحين في المعركة الانتخابية سواء في الاعلام والحملات الانتخابية والانفاق الانتخابي. ادارة

الانتخابات لم تكن بالنسبة الينا مستقلة، لأن الحكومة المشرفة على الانتخابات تضم 17 وزيرا مرشحا، وهم انفسهم يديرون العملية، علما ان هيئة الاشراف لم تقم بدورها كما يجب.

■ لكن هيئة الاشراف صلاحيات محددة ومقيدة بالقانون؟

□ صحيح مقيدة خصوصا لجهة استقلاليتها المالية، حيث تبلغنا من الهيئة ان الحكومة تأخرت كثيرا في رصد الاعتمادات لها لتتمكن من العمل. شعرنا كأن هناك امرا ممنهجا لمنعها من القيام بدورها. كانت لدينا ملاحظات ايضا على عمل الهيئة حول امور كان في استطاعتها القيام بها لكنها لم تفعل، مثل عدم التصريح عن المشكلات التي عانت منها ومنعتها من اداء مهماتها. لولا استقالة احدى اعضائها ممثلة المجتمع المدني سيلفانا اللقيس لما كانت قد اعلنت عن المشكلات التي تواجهها. كذلك كان الاعلام غير منظم، وكانت المساحات الاعلانية تباع كأنها مساحات اعلامية. كل شيء كان مدفوع ثمنه وهذا مخالف للقانون. نتمنى ان تكون الهيئة قد احات كل المخالفين من وسائل الاعلام على الجهات المختصة، وليس تلفزيون لبنان الرسمي وحده. نحن ننتظر تقريرها النهائي لنعلم ماذا يتضمن.

■ ماذا عن قانون الانتخاب في ذاته، هل ادى غرضه؟

□ النظام الانتخابي بالنسبة الينا لم يكن كما توقعناه حول اعتماد النسبية. لم نشهد نسبة بالمعنى الحقيقي. من راقب المعارك الانتخابية لاحظ انها كانت فردية، اي ان المرشح وحده يخوض المعركة ويسعى الى الحصول على الاصوات ولو على حساب اللائحة مجتمعة، وهذا بسبب الصوت التفضيلي الواحد. عدا عن ان تقسيم الدوائر

الانتخابية تم وفق مصالح القوى السياسية التي وضعت القانون. ثمة ثغرة تتمثل في الحاصل الانتخابي، فكيف يفوز من لم يحصل على الحاصل الانتخابي نتيجة الكسور في احتساب الاصوات؟ لذلك لم تتمثل الكثير من القوى. مثلا في دائرة الشوف - عاليه كان الحاصل الانتخابي 12 الف صوت، لكنها خرجت من الاحتساب نتيجة كسور الارقام، واللوائح التي دخلت في عملية الاحتساب يمكن ان تكون قد ربحت مقعدا بكسور عدد اصوات لا يتجاوز 300 او 400 صوت، فخسرت كل اللوائح التي لم تتل الحاصل الانتخابي مع انها حصلت مثلا على 9 الاف صوت، فقويت اللوائح القوية اصلا باعطاء قيمة لكسور عدد الاصوات. هذا يعني ان من حصل على 300 صوت ينال مقعدا ومن حصل على 9 الاف صوت لم ينل شيئا.

■ هل راقبتم الانفاق الانتخابي؟

□ في الانفاق الانتخابي حدّث ولا حرج، والفصل الذي تضمنه القانون الجديد حوله اسوأ مما ورد في القانون السابق. رفع السقف الانتخابي الى درجة عالية جدا، ثم شرع بعض الامور التي تعتبر بالنسبة الينا رشى انتخابية، مثل استخدام الناخبين من الخارج، واعطاء الناخب تذكرة سفر وهو مسموح بحسب القانون وتحت بند نقليات. لكننا نعتبر ان عملية شراء تذكرة سفر للناخب مثابة رشوة. كما ان القانون سمح للمرشحين باعطاء الناخبين مساعدات، اذ درجت العادة ان يعطوها قبل الانتخابات. نحن كجهة مراقبة كيف يمكن ان نعلم ما اذا كان المرشح كان يعطي للمواطن مساعدات منذ سنوات عدة؟ كل ذلك لا ينفي ان هناك امورا في قانون الانتخاب الجديد افضل من القانون السابق، لكن الممارسة لم ترق ابدأ الى ان تكون ديموقراطية.

■ كيف ترى سير العملية الانتخابية وما ابرز المخالفات التي سجلتها الجمعية؟

□ اولا هناك استعمال للنفوذ لغايات انتخابية من الوزراء المرشحين، وهذا ما شرحناه في تقريرنا النهائي المفصل. ثانيا المال الانتخابي

كالرشى والمساعدات المالية والعينية واستقدام ناخبين من الخارج لعب دورا مهما في العملية الانتخابية. ثالثا الضغط المعنوي على الناخبين ودخول المندوبين معهم الى المعزل بحجة ان قسيمة الاقتراع موحدة وان بعض الناخبين يجهلون القراءة ويحتاجون الى مرافق ليرشدهم الى كيفية التصويت. الضغط كان موجودا في اثناء الحملة الانتخابية واستمر يوم الانتخابات من خلال الماكينات الانتخابية. لكن ويا للأسف، لم تؤد ادارة الانتخابات اي دور لوقف هذا الموضوع. حاولنا التواصل مع وزارة الداخلية مرات عدة للفت النظر الى ما يجري، لكن من دون جدوى. ثمة مسألة بقاء الناخبين خارج مراكز الاقتراع بعد انتهاء مهلة الاقتراع حتى لو اغلق باب المركز بعد الساعة السابعة. لاحظنا استخدام ناخبين من منازلهم في ساعات الليل، اي في التاسعة والعاشره ليدلوا باصواتهم، وهذا ادى الى استمرار الضغط على الناخبين حتى ساعات متأخرة.

■ نضيف موضوع فوضى فرز الاقلام في بعض المراكز. بعض صناديق المقترعين خارج لبنان لم تصل محاضرها الى لجنة القيد، وحصلت فوضى في توزيع المحاضر على لجان، وذهبت محاضر الى لجان اخرى، واحيانا حصل نقص في بعض المحاضر. كما ان بعض لجان القيد لم تتسلم اي محضر من محاضر اقليم المنتشرين في الخارج، فوضعت لجان القيد الابتدائية صفر اصوات للمرشحين. لدى مراجعة وزارة الداخلية رمت المسألة على وزارة الخارجية او على لجان القيد التي افادت ان المشكلة حصلت في النظام الالكتروني وليس في عدم تسلم المحاضر. هنا ضاعت الطاسة ولم نعد نعرف ماذا يجري. لهذا طلبنا من وزارة الداخلية نشر المحاضر التي افادت انها تسلمتها وسلمتها الى لجان القيد التي اشارت بدورها الى ان عددا منها تسلم محاضر وعددا آخر لم يتسلمها. الموضوع لا يزال عالقا وسترفعه الى المجلس الدستوري في تقريرنا، للاستناد اليه في النظر بالطعون التي قدمت اليه.

■ هل رفعتم ملاحظتكم الى الجهات المعنية، اي الى وزارتي الداخلية والخارجية؟

□ نحن نعلن تقاريرنا الاولى اولا الى الرأي العام، ومن ثم الى وزارة الداخلية وهيئة الاشراف على الانتخابات. لكن التقرير النهائي يرفع الى هيئة الاشراف والمجلس الدستوري بعد تقديم الطعون.

■ ما هي اقتراحاتكم لتطوير قانون الانتخاب وتصحيح العمليات الانتخابية؟

□ ما حصل يؤكّد اهمية وجود ادارة مستقلة تماما للاشراف على الانتخابات، وان لا يكون لوزارة الداخلية اي دور بغض النظر عن كون الوزير. كما يجب فصل النيابة عن الوزارة حتى لا يستغل اي وزير منصبه لاهدافه الانتخابية. هنا لا نعني وزير الداخلية فقط بل كل الوزراء المرشحين الذين يقدمون خدمات انتخابية للناس. يجب تعديل النظام الانتخابي، علما اننا دوما مع النظام النسبي، لكن ما تم تطبيقه في القانون الحالي لا يشبه النظام النسبي. نحتاج الى نظام انتخاب جديد يوفر دقة التمثيل وصحته وعدالته. يجب كذلك اعادة النظر في الفصل المتعلق بالانفاق الانتخابي وتعديله بشكل كامل، ليتم توفير حد ادنى من المساواة والعدالة في الفرص امام المرشحين. ثمة تفاصيل اخرى تضمنها التقرير النهائي تتعلق بقانون الانتخاب والمواد الواجب تعديلها. نرى ان طريقة وضع قانون الانتخاب يجب ان تكون مختلفة في المرة المقبلة، اي ان لا يضعه النواب المرشحون للانتخابات ليفصلوا قانونا على قياسهم. يجب ايجاد آلية مجتمعية لتشارك كل الناس المعنيين في وضع القانون من جمعيات المجتمع المدني وليس من مرشحي المجتمع المدني، وايجاد هيئة تشبه الى حد ما لجنة الوزير فؤاد بطرس تجمع الملاحظات والاقتراحات وتنجز قانونا يحال على مجلس النواب لقراره. في المقابل، يجب ان نذكر الايجابيات التي حصلت مثل اقتراع المغتربين للمرة الاولى في لبنان، وايجاد قسيمة اقتراع رسمية للمرة الاولى ايضا، علما ان فكرة النسبية في ذاتها جيدة لكن يجب تعديل النص لكي يعطى مفهوم النسبية الصحيحة حقه.